او شرط رضي فلان او نحو ذلك والمعتمد بقوذه لقوة العتق دون الوقف
فلو قال اعتقت عبدي وابيعه متى شئت بطل على قول والراجح الصحة
لان التخيير لا يتأتى بالشروط الفاسدة تمامر قوله لان ذا مبني على
الغلبة والسراية اي بخلاف الوقف وعليه هذا فقال وقفت نصف
داري مثلا لم يسر الى باقيها ولا يغلب الوقف على الملك بل الموقوف
النصف فقط مطلقا سواء كانت الدار مشتركة او مختصة وسواء كان
موسرا في الولي او معسرا قوله سواء قلنا الملك لله اي للواقف وهو
مذهب الامام مالك وقوله ام للموقوف عليه وهو مذهب الامام احمد
والقول الثاني في مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه قوله بمعنى انه
ينتقل الخ تفسير لمعنى الانتقال اليه تعالى والا فقط الموجودات باسرها
ملك له تعالى في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره وان سمي مالكا
فانما هو بطريق التوسع والمجاز شرح بري قوله كما هو اي العول الثالث
الاظهر قوله على اتباع شرط الواقف فلو شرط ان لا يؤجر او اختصاص
نحو مسجد لمدرسة وبالعكس او بطائفة اتبع شرطه رعاية لغرضه قوله
وترتيب لعله مستدرك مع تقديم الخ قال قوله الا ورع هو من يتقي الشبهات
وان زاد الحلال على كفايته واما الزاهد فهو من ترك الزائد على قدر
الحاجة من الحلال قوله فان فضل شيء اي عن كفايته وكل هذا من عبارة
الواقف فسقط اعتراض من قال قوله فان ذلك يقتضي التسوية لان الواو
حرف مشترك قوله وانائهم اي وخناثاهم قوله وان زاد الخ هو
غاية لما قبله من رجحين وهذا هو المعتمد لانه بمنزلة قوله وان سفلوا
ومقابله انظم الترتيب بين البطنين وجري عليه السبكي قوله او بطنا
نصب على الحالية وقوله اذ المزيد للتعميم اي ان للترتيب فلا يقال
البطن الاولى تمنع الثانية وهذا هو المعتمد قوله لدلالة اللفظ عليه
اي على الترتيب ولو اختلفوا في انه وقف ترتيب او تسوية صدق من
هو في يده من ناظر او غيره والا حلفوا وقسم بينهم قال قوله فالاقرب
له اي للواقف كان يقول على ان اقرب الي قوله وحيث وجد
لفظ الترتيب اي بان اتى بما يدل عليه كقوله على اولادي ثم اولاد
اولادي ثم اولادهم وقوله الا ان يقول من مات من اولادي نصيبه
لولده كان يقول على ان مات منهم وخلف ولدا او ولد ولد فنصيبه
لولده

لولده او ولد ولده فيكون مخصصا لما تفيده الصيغة الاولى من نقل
نصيب ذي الطبقة اذا مات لباقيهم فيعطى لولده قوله فتتبع شرطه
فاذا مات احدهم اختص بنصيبه ولده وشارك الباقين فيما عداه
وهكذا قوله ولا يدخل اولاد الاولاد الخ اي بقاعدتهم ليسوا اولاده
بل اولاد اولاده فان قلت هل قبل بدخولهم على قاعدة الشافعي
في استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه قلت شرطه ارادة المتكلم له
وكلامنا هنا عند الاطلاق ثم الروض فان يقدر بان لم يكن له ولد
حمل على المجاز فلو حدث له ولد بعد ذلك شارك اولاد الاولاد وكا
بحثهم انظر حينئذ قال قوله وعلى اولاد الاولاد فيما لو قال وقفت على
اولادي واولادي فانه يدخل اولاد البنات نعم ان قيدها بشيئين لم
تدخل اولاد البنات الا ان كان ابوهم هاشميا قال قوله ومن ذريته
اي نوح عليه السلام وفي بعض نسخ الميداني ابن ذرية ابراهيم فليراجع
قوله في معناه اي معنى الذرية قوله على الذرية ويدخل في الذرية
الحمل ايضا ويصرف له من اجتنانه الا في اولاد الاولاد فلا يصرف له
الا بعد انفصاله لصدق الذرية عليه الحمل بخلاف الولد فانه لا يصدق
عليه الحمل قوله الا من قال علي من ينسب الي منهم هذا راجع للجميع
قوله نظر الخ اي لانهم انما ينسبون لاباهم قال تعالى ادعوهم لاباهم
واما حبس ابني هذا سيدي في حق الحسين بن علي فجوابه انه من
الخصائص كما ذكروه في النهاية بدليل ما كان محمد ابا احد من رجالكم
ثم الروض قوله الى القصد المذكور وهو صرف لمعين ينسب اليهم قوله
ومثال الادخال بصفة والاخراج بصفة لا يخفى ان احدهما مستدرك
لان كلا منهما مغن عن الاخر فتامل قال واخذ الا منوي من كلام
الرافعي في الطلاق انه لو وقف عليه ولده ما دام فقيرا فاستغنى ثم افتقر
لا يستحق لانقطاع الدعوة وهو كذلك اه قوله وتستحق غير الراجعة
اي لانها ليست ابنه ولو قال للمدخول بها الراجعة لكان واضحا قال تتمة
اختص به ولا يشاركه الاخر لو وجد بعده قال قوله والصفة التي
المراد بها هنا ما يفيد قيدا في غيره وليس المراد الصفة النحوية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)